



بتاريخ: ٤ مارس ٢٠١٨ العدد: المصدر: اليوم السابع

وزير الإسكان يستعرض خطة توصيل الصرف الصحي لـ ٧٧ قرية في المنيا

استعرض الدكتور مصطفى مدبولي وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية الموقف التنفيذي لمشروعات صرف صحي القرى بمحافظة المنيا، وذلك خلال اجتماعه بمسؤولي قطاع مياه الشرب والصرف الصحي بالوزارة.

الخبر كاملاً بعد الرأي.

الرأي

- تعد مشكلة الصرف الصحي في مصر من كبرى التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري لارتباطها المباشر بالحياة اليومية للمواطنين، وما يترتب عن غياب شبكات الصرف الصحي من تدهور للأوضاع الصحية للمواطنين وبالتالي فإن حل مشكلة الصرف الصحي تعني موازنة أقل لمعالجة المشاكل الصحية على المدى الطويل.
- لا تعد مشكلة الصرف الصحي مشكلة اجتماعية فحسب، بل لها أيضاً انعكاساتها الاقتصادية مثل تدنى إنتاجية العمال لسوء الأحوال الصحية، وكذلك انخفاض الإنتاج الزراعي من جراء تلوث الترع والمصارف، هذا بالإضافة إلى إمكانية استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية (المحاصيل العلفية وزراعات الزينة).
- **لا تنحصر مشكلة الصرف الصحي في مصر على ارتفاع نسبة القرى التي لا توجد بها شبكة للمجاري العامة والتي وصلت وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٥ إلى ما يقرب من**

٣,٧٤% من القرى في مصر، بل أيضاً تعاني القرى المصرية من سوء الخدمة في حالة توفرها في صورة الانسداد المتكرر لشبكات الصرف الصحي.

• بالرغم من أن الحكومة المصرية تولي اهتماماً كبيراً لمعالجة مشكلة الصرف الصحي، وهو ما انعكس في إعداد الاستراتيجية القومية للصرف الصحي بالقرى عام ٢٠١٧*، بحجم استثمارات يقدر بحوالي ١٩٨ مليار جنيه (أسعار ٢٠١٧)، إلا أننا يجب أن نلاحظ أن المدى الزمني المقترح لتنفيذ الاستراتيجية طويل مقارنة بأهمية المشكلة على النحو السالف ذكره، حيث إنه من المقترح أن يتم تنفيذ الاستراتيجية حتى عام ٢٠٣٢، ومن ناحية أخرى نجد أن التنفيذ الفعلي للاستراتيجية مرهون بتوفر الموارد المالية اللازمة، وبالتالي فقد يكون من المفيد تنفيذ مشروع قومي للقضاء على مشكلة الصرف الصحي في مصر بتضافر جميع الجهود ومصادر التمويل على غرار المشروع القومي للقضاء على فيروس سي بما يسمح بالقضاء على مشكلة الصرف الصحي في أقل فترة زمنية ممكنة.

• تقوم الاستراتيجية على المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني وهو توجه مطلوب وضروري، إلا إنه يجب التأكيد على أن الأصل هو أن إقامة شبكات الصرف الصحي هي مسؤولية الحكومة في المقام الأول، هذا بالإضافة إلى أهمية الدور الرقابي للحكومة في متابعة أداء القطاع الخاص وهو ما يتطلب سن التشريعات الملائمة فيما يتعلق بالموصفات القياسية لشبكات الصرف الصحي، وكذلك مواصفات المياه الناتجة من محطات الصرف الصحي، وتعليمات التخلص من الرواسب الناتجة عن عمليات المعالجة، وكذلك التأكيد على فاعلية آليات الرقابة المطبقة. كما يجب التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في الرقابة على جودة أداء منظومة الصرف الصحي بصفة عامة.

• إن جودة خدمات الصرف الصحي المقدمة للمواطنين لا ترتبط فقط بمرحلة الإنشاء إنما ترتبط أيضاً بالتشغيل والصيانة، ولذا من المهم أن يتم وضع نظام التسعير بما يضمن تغطية تكاليف التشغيل وصيانة الآلات وفي نفس الوقت مراعاة البعد الاجتماعي. هذا وتعتمد مصر على نظام تسعير لخدمات الصرف الصحي كنسبة ثابتة من تعريفية المياه وتقدر وفقاً لقرار رئيس الوزراء ١٧٣٠ لعام ٢٠١٧ بـ ٦٣% بالنسبة للصرف المنزلي و ٩٢% بالنسبة للصرف غير المنزلي. هذا بالإضافة إلى تحصيل ٢,٥ جنيهاً في حالة الاستخدام المنزلي و ٥ جنيهاً في حالة الاستخدام غير المنزلي يتم تخصيصها لأغراض استدامة الخدمة، ويتميز هذا النظام بسهولة إدارته، إلا إن المعايير التي تم على أساسها وضع هذه النسب غير واضحة وكذلك إلى أي مدى سوف تحقق المبالغ التي سيتم تحصيلها الأهداف المرجوة منها وخاصة في ظل أنه سيتم توزيع مقابل استدامة الخدمة مناصفة بين المياه والصرف الصحي.

- وأخيراً لابد من التأكيد على أهمية التعامل مع المشكلات التنفيذية المرتبطة باستكمال شبكة الصرف الصحي والتي من بينها على سبيل المثال إجهام المواطنين عن تركيب الوصلات المنزلية نتيجة تكلفة تركيب الوصلات إلى المنازل والتي تصل في بعض التقديرات إلى ١٠٠٠ جنيه وهي تكلفة مرتفعة وخاصة في القرى التي ترتفع معدلات الفقر بها، هذا بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى مثل تلك المرتبطة بتخصيص الأراضي وتسليمها لإنشاء محطات الصرف الصحي والمعالجة.

*تم إعداد بالاستراتيجية القومية للصرف الصحي بالقرى في إطار مشروع المساعدة الفنية للشركة القابضة للمياه والصرف الصحي الممول من قبل الاتحاد الأوروبي والذي تضمن في مكونه الثالث تحديث الاستراتيجية القومية للصرف الصحي بالقرى، وكافة المعلومات الواردة هنا تم الحصول عليها من المسودة النهائية للاستراتيجية والصادرة عن المشروع في مايو ٢٠١٧.

الخبر كاملاً

ستعرض الدكتور مصطفى مدبولي، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الموقف التنفيذي لمشروعات صرف صحي القرى بمحافظة بالمنيا، وذلك خلال اجتماعه بمسئولى قطاع مياه الشرب والصرف الصحى بالوزارة.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: يجرى توصيل خدمات الصرف الصحى لـ٧٧ قرية، بما نسبته ٢١ ٪، من إجمالى قرى المحافظة البالغ عددها ٣٦٨ قرية، بخلاف ٢٠ قرية مخدومة بما نسبته ٥,٤ ٪، موضحاً أنه من المقرر الانتهاء من توصيل خدمات الصرف الصحى لـ٦ قرى تباعاً حتى نهاية يونيو ٢٠١٨، وهي: (كفر مهدي – العدو، بان العلم – العدو، حرز – ابوقرقاص، صفانية – العدو، ابوجرج – بنى مزار، ثانوف – دير مواس).

تابعونا على  

تقارير أخرى للمركز

الأعداد السابقة

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الوار عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES 2017 (c)
جميع الحقوق محفوظة